

ميكانيزمات دعم الاستثمار السينمائي بالجزائر

قراءة في ضوء قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024

Mechanisms to support investment in the Algerian cinematographic:

Reading in light of the Cinematographic Industry Law of 2024

Mécanismes d'accompagnement des investissements cinématographiques en Algérie:

Une lecture à la lumière de la loi de l'industrie cinématographique 2024

مالية مكيري¹*

تاريخ النشر: 2026/03/30

تاريخ القبول: 2026/02/28

تاريخ الإرسال: 2024/10/29

ملخص:

تشهد الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر تحولا نوعيا يصبو للارتقاء بالقطاع وتحويله إلى مورد اقتصادي يساهم في خلق الثروة وتوفير فرص العمل، جسدها الجهود المبذولة من قبل الدولة الرامية لتشجيع الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية من خلال حشد حزمة من التدابير والميكانيزمات تعززت بإصدار قانون جديد سنة 2024 ليؤطر وينظم الممارسات السينمائية ويدعم المشاريع الاستثمارية في القطاع ألا وهو قانون "الصناعة السينماتوغرافية".

حيث استحدثت الدولة بموجب هذا القانون جملة من الأليات لتحفيز الاستثمار في قطاع السينما، حاولنا عبر هذه الورقة البحثية استخلاصها على ضوء قراءتنا التحليلية للأحكام المتضمنة فيه، تم التوصل في نهايتها إلى جملة من النتائج تلتخص في أن القانون تضمن تأكيد دعم الدولة للصناعة السينماتوغرافية ماديا مع إستفادة المستثمرين السينمائيين من عدة إمتيازات وكذا العقار الاقتصادي التابع للدولة لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية (مدن وأستوديوهات سينمائية... وغيرها)، دون إهمال العمل على تعزيز علاقات الشراكة مع الدول الرائدة في مجال الإنتاج السينمائي لتبادل الخبرات والتجارب.

الكلمات المفتاحية: السينما؛ قانون السينما؛ الصناعة السينماتوغرافية؛ الإستثمار؛ ميكانيزمات.

Abstract:

Algeria's cinematographic industry has undergone a qualitative change with an objective of elevating the cinematic sector and turning it into an economic engine that creates jobs and income, aimed by encouraged the investment in this sector.

This change was issuing by the adoption of the Cinematographic Industry law in 2024, and based on our analytical and survey reading of this law, we have made to extract the many mechanisms and procedures that the state has put in place under this law to encourage investment in the cinematographic industry, summarized as follows: The law emphasized the state's financial support for the film industry, and filmmakers will benefit from several tax and quasi-tax advantages, in addition to economic real estate from state property to complete their investment

projects (cities, film studios, etc.), without forgetting to work on strengthening partnership relations with leading countries in the field of film production to exchange experiences.

Keywords: Cinema; Cinema law; Cinematographic industry; Investment; Mechanisms.

Résumé :

L'industrie cinématographique algérienne a connu un changement massif afin de transformer le secteur du cinéma en moteur économique et créateur d'emplois et de revenus, en prenant une série de mesures visant à encourager l'investissement dans ce secteur.

Ce changement a été valorisé par l'adoption de la loi de l'Industrie Cinématographique en 2024, et d'après notre étude analytique des dispositions contenues dans le texte de cette loi, nous avons pu extraire plusieurs mécanismes et mesures mis en place par l'Etat pour encourager l'investissement dans l'industrie cinématographique telles que: le soutien financier de l'Etat à l'industrie cinématographique, ainsi que les cinéastes bénéficieront d'un certain nombre d'avantages fiscaux et parafiscaux, en plus de l'immobilier économique du patrimoine de l'Etat pour réaliser leurs projets d'investissement (villes ou studios de cinéma, etc...), sans oublier l'importance du renforcement des relations de partenariat avec les pays leaders dans le domaine de la production cinématographique pour l'échange d'expériences.

Mots clés : Cinéma; La loi du Cinéma; L'industrie Cinématographique; Investissement; Mécanismes.

مقدمة

تسعى السينما الجزائرية إلى تحقيق نقلة نوعية ورسم انطلاقة جديدة لها بفضل جهود الدولة المبذولة لتشجيع الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية من خلال إقرار حزمة من الحوافز والتسهيلات، الهدف منها الارتقاء بالقطاع السينمائي وتحويله إلى مورد اقتصادي يساهم في التنمية وخلق الثروة واستحداث مناصب شغل.

في هذا السياق استحدثت الدولة بموجب قانون السينما الجديد "قانون الصناعة السينماتوغرافية" الصادر بتاريخ 29 أبريل 2024، عدة ميكانيزمات تهدف لبناء قطاع سينمائي متين ومتنوع في إطار روى اقتصادية حديثة، تضمن مجموعة من المواد والأحكام القانونية تقررت بموجبها جملة من الإجراءات التحفيزية تقدمها الدولة في إطار تشجيع الاستثمار في صناعة السينما.

على أساس ما تقدم تسعى هذه الورقة العلمية إلى تقديم قراءة نقدية في أهم الميكانيزمات التي اعتمدها الدولة للرفع من فرص الاستثمار في قطاع السينما الجزائرية وتشجيعه انطلاقاً من نص قانون السينما الجديد، وعليه يتلخص السؤال الرئيس لهذه الورقة العلمية في: ما هي أهم الميكانيزمات المعتمدة لتشجيع الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر على ضوء قانون السينما الجديد لسنة 2024؟

وسيتناول هذا الموضوع وفق محورين أساسيين: الأول سيتم فيه التركيز على تقديم بنود هيكلية لقانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024، مع التفصيل في الأبواب والأحكام التي تضمنها، وإعطاء نظرة حول الإطار العام والزمني الذي شهده إصدار القانون، بينما سيخصص المحور الثاني لاستعراض أهم الميكانيزمات التي إعتدتها الدولة الجزائرية بموجب قانون السينما الجديد لتحفيز الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية مع محاولة تقديم قراءة نقدية فيها على ضوء بعض المقاربات الاقتصادية وأهمها "مقاربة الإصلاح الهيكلي" لصاحبها "أرثر لويس" (Lewis Arther)، وكذا على ضوء بعض التجارب العربية في مجال تطوير الصناعة السينماتوغرافية على غرار التجربة المصرية والسعودية، وصولاً إلى عرض أهم النتائج المتوصل إليها.

1- قانون الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر

يعتبر قانون الصناعة السينماتوغرافية من القوانين المستحدثة من قبل المشرع الجزائري بهدف تطوير القطاع السينمائي والإرتقاء به في إطار مقاربة اقتصادية جديدة تصبو لجعله قطاع إنتاجياً يساعد في خلق الثروة، ما يستلزم علينا التوقف عند هذا القانون من خلال التطرق إلى تاريخ إصداره والحيثيات التي تميزت بها الظروف التي قادت إلى إقراره، إضافة إلى عرض النصوص التي تضمنها والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها.

1-1- تاريخ صدور القانون وهيكلته

تم إصدار قانون الصناعة السينماتوغرافية بتاريخ 29 أبريل سنة 2024 تحت رقم 07-24 ونشر في العدد 31 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (أنظر العدد 31 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2024)، وانطوى القانون على ثمانية أبواب موزعة على 88 مادة على النحو التالي:

الباب الأول: يخص مجمل الأحكام العامة الخاصة بالقانون، إذ تم تقسيمه إلى أربعة مواد مختلفة، تحدثت في بادئ الأمر عن المفاهيم والمصطلحات الخاصة بمجال الإنتاج السينمائي منها: الصناعة السينماتوغرافية والاستغلال السينمائي، المنصة الرقمية، الخدمات السينماتوغرافية، التأشير الثقافية... إلخ، كما تطرق إلى الأهداف من السياسية الوطنية المعدة في مجال السينما وصناعتها، بالإضافة إلى المحددات والضوابط التي ينبغي الالتزام بها في مجال هذه الصناعة، لاسيما ما تعلق باحترام مجموعة من القيم التي نص عليها الدستور الجزائري، ومبادئ الثورة المجيدة (أول نوفمبر 1954) والدين الإسلامي والمرجعية الوطنية، مع التشديد على تفادي خطاب الكراهية والعنصرية في المنتجات السينمائية، واحترام كرامة الأفراد.

الباب الثاني: ورد هذا الباب تحت "ممارسة النشاطات المتعلقة بالصناعة السينماتوغرافية" ويضم 29 مادة ضمن ثلاثة فصول، الأول يخص الإنتاج السينمائي (من المادة 10 إلى 18)، أما الثاني فيعنى بالتوزيع السينمائي (من المادة 19

على 23)، في حين يشمل الثالث الاستغلال السينمائي سواء في القاعات أو فضاءات العرض العمومية، وبواسطة المنصات الرقمية والتلفزيونية ومختلف الدعائم المسجلة (من المادة 24 إلى 34)

ويبرز من خلال هذا الباب أنه يحتوي مواد قانونية تسن كفاءات وشروط ممارسة النشاطات السينمائية سواء في مرحلة الإنتاج أو التوزيع ووصولاً لعرض الفيلم عبر مختلف الوسائل الكلاسيكية منها والرقمية (دور السينما، القنوات التلفزيونية، مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية...) إذ يشترط في الممارسة الحصول على ترخيص أو تصريح مسبق من الهيئات المعنية والتي تعمل تحت وصاية وزارة الثقافة والفنون.

الباب الثالث: حمل عنوان "التأشيرات" (من المادة 35 إلى المادة 42)، حيث يناقش موضوع تأشيرات استغلال الإنتاج السينمائي والتي يُحدد بموجبها نوع الجمهور الذي يستهدفه الفيلم ومدى ملائمته لفئات الجمهور على سبيل المثال من حيث السن، كما تناول الباب موضوع "التأشيرة الثقافية" التي تمنح كترخيص لعرض الأفلام في المهرجانات السينمائية سواء تلك المنظمة على مستوى الجزائر أو التي تقترحها البعثات الثقافية الأجنبية (الممثلات الدبلوماسية الأجنبية الثقافية). كما تضمنت النصوص القانونية المندرجة في هذا الباب كفاءات الحصول على تأشيرات بث وعرض الأفلام السينمائية، حيث تتولى "لجنة مشاهدة الأفلام السينمائية" إبداء الرأي في منح تأشيرة الاستغلال السينمائي بالنسبة لكل فيلم مهما كانت الطرق والدعائم المستعملة لعرضه أو بثه العمومي أو بغرض الاستعمال الخاص للجمهور، على أن تبرر اللجنة أي قرار بالمنع (لحياني، 2024).

الباب الرابع جاء تحت عنوان "السجل العمومي للسينما والإيداع القانوني وحفظ الأرشيف السينماتوغرافي" وضم فصلين: الأول: السجل العمومي للسينما (من المادة 43 إلى المادة 44)، الفصل الثاني: الإيداع القانوني وحفظ الأرشيف السينمائي (من المادة 45 إلى المادة 47)، حيث أستاذت بموجب قانون السينما لسنة 2024 "سجلا عموميا للسينما" بهدف إرساء نظام لتتبع مسار إنتاج وتوزيع الأفلام ووضعها تحت وصاية وزارة الثقافة، كما أولى هذا الباب أهمية لمسألة الأرشيف السينمائي من خلال التأكيد على ضرورة استرجاعه، جرده، ترميمه ورقمته لأجل تهيئته.

الباب الخامس جاء تحت عنوان: "دعم الصناعة السينماتوغرافية" (من المادة 48 إلى المادة 54)، وتم فيه التطرق لأليات وشروط دعم الدولة للصناعة السينماتوغرافية من الناحية المالية، إلى جانب التأكيد على الإجراءات التحفيزية التي يستفيد منها المستثمرين في الصناعة السينماتوغرافية، وسيتم التطرق إلى محتوى هذا الباب بشكل أكثر تفصيلاً في عنصر لاحق من الدراسة كونها لب موضوع الورقة البحثية.

الباب السادس: يحمل هذا الباب عنوان "المهن السينماتوغرافية وأخلاقيات النشاط السينماتوغرافي" ويضم 8 مواد من المادة 55 إلى 62، ويحاول من خلاله المشرع ضبط أخلاقيات ممارسة مهنة الصناعة السينماتوغرافية بكل أشكالها

وتخصصاتها، وتشير المواد المتضمنة في هذا الباب للقواعد القانونية التي ينبغي مراعاتها من أجل تقديم منتجات سينمائية في المستوى وتتماشى والمسؤولية الملقاة عليها، حيث تشدد مواده على التكوين الجيد للمهنيين في السينما من خلال تشجيع إنشاء مؤسسات تكوين خاصة في المجال، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأجنبية الناشطة في القطاع بما يضمن تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب.

وتطرق هذا الباب إلى التشريع الخاص بمهنيي السينما من خلال التأسيس لقانون أساسي خاص بهم يضمن حقوقهم وواجباتهم، مع تنظيم آليات منح البطاقة المهنية للمنتسبين للمجال، مع التشديد على إصدار ميثاق لآداب وأخلاقيات النشاط السينمائي تراعى فيه التحولات الحاصلة والثغرات الموجودة.

وفي السياق نفسه، أشار القانون في بابه السادس إلى أهمية توظيف اليد العاملة التقنية الجزائرية في مجال الصناعات السينماتوغرافية، حيث ألزم القانون شركات الإنتاج في هذا المجال بتشغيل متربصين خريجي مؤسسات التكوين السينمائية، وهذا في حدود عشرة بالمئة على الأقل من مجموع العمال، واشترط التشريع على المستثمرين المنتجين الأجانب في إطار الإنتاج الجزائري المشترك أن يستعينوا بخبرة تقنيين وفنيين من الجزائر حائزين على البطاقة المهنية بنسبة عشرة بالمئة على الأقل.

الباب السابع جاء تحت عنوان "معايينة المخالفات والعقوبات" (من المادة 63 إلى المادة 86) ضم ثلاثة فصول: الأول: "معايينة المخالفات"، الفصل الثاني: "الجزاءات الإدارية"، الفصل الثالث: "العقوبات الجزائية"، تم فيه التطرق إلى آليات تحرير محاضر المخالفات التي يتم رصدها من قبل المراقبين في الأعمال السينمائية وتحديد الجزاءات والعقوبات المترتبة عن كل نمط من المخالفات المحررة والتي تتراوح بين عقوبة تعليق الرخصة، وسحبها إن اقتضى الأمر، دفع غرامات مالية وحجز للوسائل والمعدات المستعملة في ارتكاب المخالفة.

الباب الثامن: تضمن أحكاماً انتقالية ونهائية تلغي الأحكام المخالفة لهذا القانون والمتضمنة في نص قانون السينما السابق الصادر سنة 2011، غير أنّ النصوص التطبيقية المتخذة تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية الجديدة، إذ ينتظر إلحاق قانون الصناعة السينماتوغرافية الجديد بإصدار نصوص تطبيقية تُحدد وتشرح بشكل أوسع وأدق آليات تطبيقه وتنفيذه.

1-2- الإطار العام لصدور قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024

بعد سنوات من الضبابية التي اكتنفت المشهد السينمائي في الجزائر، كان لزاماً على مهنيي القطاع التفكير في إصدار قانون يضبط الصناعة السينماتوغرافية ويعالج الاختلالات التي كانت تميزها، حيث برزت الحاجة الملحة للعمل ضمن مقاربة اقتصادية واضحة المعالم في قطاع الثقافة تقوم على تطوير مجمل الصناعات السينمائية، وجعلها رافداً من روافد

الاقتصاد الوطني ومساهما فعالا في خلق الثروة وزيادة الناتج الخام المحلي للخزينة العمومية (رّكّاه مجلس الأمة ... تفاصيل قانون الصناعة السينماتوغرافية، 2024)

وتتميز السياق العام لصدور القانون باهتمام السلطات العليا في البلاد بموضوع السينما وترقيتها منذ تولي رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" سدة الحكم ديسمبر 2019، وهذا من خلال تضمينه في برنامجه الرئاسي والسعي لتطبيقه ضمن مخطط عمل الحكومة (رّكّاه مجلس الأمة ... تفاصيل قانون الصناعة السينماتوغرافية، 2024)، وبهذا فالقانون يعد تنفيذا للالتزامات التي وعد بها الرئيس من أجل الرقي بتطوير وصناعة السينما، وهو ما تجسد من خلال الأوامر والتوجيهات التي أسداها قبل خروج القانون للنور، إذ حث على ضرورة تطوير القطاع بما يضمن حقوق وواجبات المهنيين، بالإضافة إلى التركيز على الكفاءات وتبنيها وتنميتها وتكوينها، فضلا عن إعادة هيكلة قطاع السينما حتى يكون عنصر جذب للمستثمرين الأجانب وبالتالي إعادة بعث الصناعة السينماتوغرافية الجزائرية محليا ودوليا (مشروع القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية يتناسب مع السياسة العامة للدولة الجزائرية من الناحية الاقتصادية، 2024).

ويُعد القانون ثمرة تتويج لتوجيهات رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" المتضمنة في بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 23 فيفري 2020 والتي حث فيها على إعادة النظر في الإطار التشريعي والهيكل لقطاع السينما لبعث صناعة سينماتوغرافية متطورة عبر تشجيع الاستثمار في هذا المجال ودعم السينما التجارية (داودي، 2024). وقبل أن يرى قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 النور، سبقته تحضيرات وورشات من خلال عقد لقاءات أشرفت عليها وزيرة الثقافة والفنون السيدة صورية مولوجي، بمعية الفاعلين في المجال وعلى رأسهم المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار السيد: "عمر ركاش" بالإضافة لمستشار رئيس الجمهورية المكلف بالتربية والتعليم والثقافة السيد: "محمد صغير سعداوي"، وعدة شخصيات أخرى ممثلين للمهنيين والمختصين في السينما، وخصصت هذه الاجتماعات من أجل مناقشة مشاريع النصوص التطبيقية خلال الفترة من 8 إلى غاية 16 ماي 2024 (وكالة الأنباء، 2024).

تعقيب:

إذا أردنا تفسير هذه المساعي في تطوير قانون يهتم بتنمية الصناعة السينماتوغرافية وتشجيع الاستثمار فيها بالجزائر، يمكن القول إن هذا التوجه يندرج ضمن أحد مقاربتين نظريتين هما:

- المقاربة الاقتصادية التنموية التي ظهرت في الخمسينات وهي نظرية "التحولات الهيكلية" لصاحبها "آرثر لويس" (Lewis Arther) والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب (بخاري، صفحة

(45)

فحسب هذه المقاربة الاقتصادية فإنه لتحقيق التحول الهيكلي تلجأ الدول إلى إقرار عملية إصلاح واسعة النطاق تعرف بعملية "الإصلاح الهيكلي" والذي يشمل الجانب المؤسساتي والاقتصادي ويكون ذلك من خلال إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية التي تؤثر سير عملها، أو العمل على تعزيزها بما يتوافق مع استراتيجيات الإصلاح المتبناة تماشياً مع الرؤية الاقتصادية الجديدة، مع ضرورة التركيز على توظيف الموارد الطبيعية والبشرية الملائمة، بما يساهم في تحقيق النمو المستدام والتنمية الشاملة (طلحة، 2022، صفحة 4)

- منظور "الصناعات الإبداعية ودورها في التنمية": تعرف الصناعات الإبداعية على أنها تلك القطاعات التي تحقق القيمة المضافة من خلال خلق أفكار إبداعية وإبتكارية تتمتع بملكية فكرية، وتشمل هذه الصناعات مجالات عدة منها صناعة وتصميم الأفلام والرسوم المتحركة، والموسيقى، والإعلان، النشر والعمارة، والأزياء، والنشر، والإعلام الرقمي، السينما وغيرها، وتلعب هذه المجالات دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهدين الاقتصادي والثقافي على حد سواء، إذ يشار في هذا الإطار إلى قد حققت الصناعات الإبداعية إيرادات على المستوى العالمي، إذ وصلت قيمتها السوقية التقديرية حوالي 2.78 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، بنمو سنوي قارب 4.29 بالمائة، كما يوظف هذا القطاع حوالي 50 مليون شخص على مستوى العالم، نصفهم تقريباً من النساء مع توفير الكثير من فرص العمل لشباب المتخصصين، ويعزى هذا النمو إلى زيادة الطلب على المحتوى الرقمي والتطورات التكنولوجية المتسارعة، موازنة مع زيادة الإقبال على المنتجات والخدمات الإبداعية (الصناعات الإبداعية ودورها في إحداث تحولات اقتصادية وثقافية، 2025).

وهو بالفعل ما تصبو إليه الجزائر، إذ نجد أنها في إطار تجسيد مسعاها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، شرعت في إعادة هيكلة عدة قطاعات مؤسسية واقتصادية وحتى قطاعات إبداعية على رأسها الصناعة السينماتوغرافية، للانتقال بها من مجرد قطاع إنتاجي فني إبداعي سينمائي إلى قطاع صناعي ربحي يساهم في الرفع من مداخل الدولة ويخلق مناصب شغل، ضمن مقاربة اقتصادية واضحة المعالم في قطاع الثقافة تقوم على تطوير مجمل الصناعات السينمائية، وجعلها رافداً من روافد الاقتصاد الوطني ومساهماً فعالاً في خلق الثروة وزيادة الناتج الخام المحلي للخزينة العمومية.

وتندرج هذه المساعي والخطط ضمن سياسة الجزائر واستراتيجياتها الجديدة القائمة على تطوير الصناعات الإبداعية وتحويلها إلى قطاع يخلق فرص عمل ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد تجسد ذلك عبر إقرار إعادة هيكلة للقوانين التي تنظم قطاع السينما وإعادة النظر في موادها، توج بإصدار قانون جديد وهو "قانون الصناعة السينماتوغرافية" الصادر بتاريخ 29 أبريل 2024، والمتضمن لائحة من الحوافز والتسهيلات، الهدف منها الارتقاء بالقطاع السينمائي وتحويله إلى من صناعة إبداعية إلى مورد اقتصادي يساهم في التنمية وخلق الثروة واستحداث مناصب شغل، الهدف منها بناء قطاع سينمائي متين ومتنوع في إطار رؤية اقتصادية حديثة.

1-3- الأهداف المتوخاة من إصدار قانون الصناعة السينماتوغرافية

يتجلى من خلال قراءتنا للسياقات التي ظهر في خضمها قانون الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر الصادر بتاريخ 29 أفريل 2024، أن هناك عدة أهداف مرجوة من سن هذا القانون، وغايات يطمح الناشطون في القطاع للوصول إليها، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- الهدف الأساسي هو جعل الصناعة السينماتوغرافية فاعلا في برنامج النهوض الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يظهر جليا في القانون من خلال سن آليات للتحفيز والدعم وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في المجال، حيث تعول الدولة على هذا القطاع للحدو حذو الدول التي تعتمد على الاستثمار السينمائي في بناء اقتصادها، على غرار مصر التي تعد رائدة في المجال، حيث حققت سنة 2023 حوالي 26 مليون دولار أمريكي، وهذا الرقم يكشف حجم الاستثمارات في هذا القطاع وأهميته اقتصاديا، وفيما يشير الخبراء إلى أنه لا يمكن مقارنة واقع السينما في الجزائر بمصر، كون هذه الأخيرة لديها صناعة سينماتوغرافية حقيقية فيها سوق عرض وطلب، وشباك تذاكر ومنافسة إنتاجية ضخمة بين عدد كبير من المنتجين السينمائيين الخواص، فضلا عن الإنتاج التابع للدولة، كما أن التوجه في مصر هو السينما التجارية، إلا أن المأمول من قانون الصناعة السينماتوغرافية الجزائري الجديد هو الاستفادة من التجارب الرائدة مثل مصر للتأسيس لصناعة سينماتوغرافية من شأنها المساهمة في الاقتصاد، حيث يرى الخبراء بأن قانون السينما جاء ليضع الأرضية واللبنة الأولى لصناعة سينماتوغرافية حقة ستظهر نتائجها في غضون 10 سنوات قادمة (شلاي، 2025).

- دعم التحول في مجال السينما من قطاع ثقافي فني إلى قطاع استثماري صناعي وتجاري، وهو ما شدد عليه رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" عبر توجيهاته التي أسداها في مجالس الوزراء التي خصصت لدراسة مشروع القانون، وهذا نابع من إدراكه لأهمية الصناعة السينماتوغرافية في بناء اقتصاد قوي، لأنها مرتبطة بقطاعات أخرى كالسياحة، إذ أن أهم هدف هو أن تصبح السينما من خلال المهرجانات والشراكات الأجنبية محور جذب للسياح والعملية الأجنبية (الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والفنون، 2024).

- يرمي القانون الجديد لضبط القطاع وتقنين ممارسة مختلف الأنشطة السينماتوغرافية (الإنتاج، التوزيع، العرض والبت) بالإضافة إلى ضمان حقوق المهنيين من خلال إصدار القانون الأساسي الخاص بالسينمائيين ومن ثم تصفية القطاع من الدخلاء.

- يهدف القانون الجديد إلى إرساء قواعد أخلاقية لصناعة السينما، وبالتالي ضبط الممارسات غير الأخلاقية والتصدي لها، لاسيما أن السينما هي هوية ومرآة المجتمع.

- أهم هدف يصبو إليه القانون السينمائي الجديد، هو الحفاظ على الهوية والتاريخ الجزائري وصون وحماية التاريخ الثقافي من التزييف والتحريف، لأن الغزو الثقافي أخطر من أي استعمار، وبات لزاما على المؤسسات الثقافية وعلى رأسها السينما التصدي للثقافات الغربية عن المجتمع من جهة والترويج للجزائر وثقافتها من جهة ثانية (المصادقة على نص قانون الصناعة السينماتوغرافية، 2024).

- إعادة الاعتبار للسينما الجزائرية ودعم تواجدها في المهرجانات الدولية والإقليمية.

- دعم واكتساب المواهب الشابة وخلق بيئة إبداع وجذب لها، مع تطوير وتشجيع التكوين المتخصص في مجال السينما.

- يهدف القانون أيضا إلى توفير مناصب شغل لليد العاملة التقنية المحلية الجزائرية.

تعقيب:

بناء على ما تم عرضه، نستنتج أن قانون الصناعة السينماتوغرافية حمل في طياته عدة مواد تضمنت إجراءات وشروط ترمي إلى الرقي بالسينما الجزائرية لمصاف العالمية للمنافسة، واستعادة مكانتها، وهذا من خلال تنظيم الممارسة المهنية في قطاع صناعة السينما، وخلق بيئة عمل تهدف لتطوير المواهب الفنية، مع التركيز على ميكانيزمات التحفيز للاستثمار البناء المساهم في خلق الثروة.

في هذا الإطار يرى الخبراء في المجال بأن التشريع الجديد من شأنه أن ينهض بقطاع السينما في الجزائر اقتصاديا ويخلق استثمارات وفرص شغل للشباب، وهذا بعد فتح المجال للمنتجين من أصحاب المؤسسات الناشئة والمتوسطة للاستثمار في المجال، مع منحهم تسهيلات ضريبية وتحفيزات من خلال التمويل الذي يكفل حتى استيراد العتاد وتأجير قاعات السينما واستغلالها، وهو ما لم يكن موجودا خلال السنوات الماضية والذي عطل استغلال هذا المجال ومواكبته للصناعة السينماتوغرافية العربية أو حتى العالمية، كما أن هذا القانون سينظم العلاقة بين المنتجين والفريق التقني والممثلين من خلال عقود عمل قانونية وواضحة (شلابي، 2025).

في هذا المقام وجب التنويه في هذا المقام إلى أن التشريع القانوني وحده لا يكفي للنهوض بقطاع السينما في الجزائر، إذ يتخوف المنتجون من مسألة البيروقراطية في التعامل مع الملفات ودراستها، أيضا مسألة ضعف البنية التحتية وكذا مقاومة التغيير من بعض الجهات، والتي لطالما كانت حجرة عثرة أمام العديد من المشاريع (شلابي، 2025)، على سبيل المثال لا الحصر إنتاج فيلم الأمير عبد القادر الذي لم ير النور منذ سنة 2012 في عهد النظام السابق بسبب الفساد الذي طاله وكل العراقيل البيروقراطية التي اكتنفته رغم رصد ميزانية ضخمة له، لي طرح هذا المشروع من جديد سنة 2024 في مجلس الوزراء الذي عقده رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون، حيث أمر بإعادة بعثه من خلال فتح مناقصة دولية في الإنتاج

والإخراج لمنح العمل بعد عالمي يتماشى مع رمزية الأمير عبد القادر ودوره في بناء الجزائر الحديثة وحماية الأقليات (وكالة الأنباء، 2024).

ويأمل الناشطون في هذا القطاع أن تصبح السينما رافدا من روافد الاقتصاد الوطني مثلما هو الحال في عديد الدول على غرار تونس ومصر، الأردن، والسعودية أيضا التي استطاعت في ظرف وجيز أن تخلق استثمارا مربحا في قطاع السينما، وهي تجربة رائدة يمكن أن تستفيد منها الجزائر في استراتيجيتها لخلق استثمارات ناجحة في هذا المجال، خاصة ما تعلق باستقطاب الأجانب للتصوير في الجزائر التي تملك استوديوهات وأماكن طبيعية مميزة ما من شأنه أن يجعلها قبلة لكبريات شركات الانتاج العالمية إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب (شلابي، 2025).

إذ نجحت المملكة السعودية في دعم الصناعة السينماتوغرافية ما جعلها تبرز خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت، حيث رسمت استراتيجية ضمن رؤية 2030 بدأتها من خلال تطوير البيئة التشريعية، والبنية التحتية مع إشراك القطاع الخاص في الصناعة السينماتوغرافية، فيما سعت لاحقا لتطوير المواهب وإعداد برامج الدعم المتنوعة التي تحظى بأهمية كبيرة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وذلك من خلال برنامج "نظام الاسترداد المالي" الذي يمكن المنتجين الأجانب من الاستفادة من خدمات مالية كبيرة تصل لاسترداد 40 بالمئة من قيمة تكلفة الإنتاج السينمائي، على كل عمل يصور داخل المملكة، ما خلق فرص عمل جديدة للسعوديين، فيما بلغ عدد دور السينما في المملكة حوالي 50 صالة سينما، وأكثر من 450 شاشة عرض، وفقا لتقارير رسمية، وأعلنت الهيئة السعودية عن استثمار حوالي 17 مليار دولار في قطاع الترفيه بشكل عام حتى عام 2030، ويوجه جزء كبير من هذه الميزانية إلى السينما (الدول العربية تدخل سباق الصناعة السينماتوغرافية، 2024).

2- ميكانيزمات تشجيع الاستثمار بالصناعة السينماتوغرافية بالجزائر على ضوء قانون السينما لسنة 2024

سيتم العمل خلال هذا المحور من الورقة البحثية على عرض مجمل الميكانيزمات التحفيزية التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع الإستثمار في قطاع السينما الجزائرية والتي تمكنا من استخلاصها على ضوء قراءتنا التحليلية لقانون الصناعة السينماتوغرافية الصادر في أبريل 2024، مدعمين ذلك بقراءة مسحية لمختلف التغطيات الإعلامية للتصريحات الرسمية التي تناولت الموضوع المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية بالجزائر.

2-1- ميكانيزمات تحفيز الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر

كما سبقت الإشارة إليه في العنصر السابق نجد أن الباب الخامس من نص قانون السينما الجديد الصادر بتاريخ 29 أبريل 2024 والمعنون بـ "دعم الصناعة السينماتوغرافية" تضمن مجموعة من المواد القانونية تشير إلى جملة من الميكانيزمات التحفيزية التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع الإستثمار في قطاع السينما، حيث أكدت السلطات وفق ما

نصت عليه المادتين 48 و 49 من قانون السينما الجديد، العمل على ترقية الاستثمار والشراكة في الصناعة السينماتوغرافية وتشجيعهما وفق ما هو منصوص عليه في التشريع والتنظيم القانوني وذلك عبر استفادة المستثمرين في المجالات المتعلقة بالصناعة السينماتوغرافية من المزايا والتدابير التحفيزية المنصوص عليها في التشريع والقوانين الجزائرية.

وبناءً على إطلاعنا على فحوى القانون وتبعضنا لمختلف التغطيات الإعلامية التي تناولت الموضوع، وباعتماد المنهج الوصفي والتحليلي استطعنا استخلاص جملة من الميكانيزمات أو الأليات التي من شأنها دعم وتشجيع الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر على ضوء ما جاء في نص قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 وما تبعه من تغطيات إعلامية بخصوصه، عملنا على عرضها في النقاط التالية مع تقديم قراءة فيها على النحو التالي:

أولاً- الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية السينماتوغرافية

تم بموجب قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 استحداث آلية جديدة لدعم المشاريع السينمائية تمثلت في منح الإعانات بحساب ميزانية التسيير لوزارة الثقافة والفنون، إذ تم إنشاء "لجنة الإعانة" تتولى دراسة ملفات طلب الاستفادة من الإعانات المالية من الدولة، حيث نصت المادة 52 من القانون على: "تنشأ لدى الوزير المكلف بالثقافة لجنة للإعانة بعنوان الدعم العمومي للصناعة السينماتوغرافية تتولى دراسة طلبات منح إعانات بعنوان دعم الصناعة السينماتوغرافية وإبداء الرأي التقني فيها، وتحدد معايير وشروط منح الإعانة بعنوان الدعم العمومي للصناعة السينماتوغرافية وكذا تشكيلة اللجنة وكيفية سيرها عن طريق التنظيم"، ويتم منح هذه الإعانة بعد موافقة الوزير المكلف بالثقافة على محضر اللجنة عن طريق إبرام اتفاقية بين الوزارة المكلفة بالثقافة والمستفيد منها، حسب ما نصت عليه المادة 53 من نفس القانون.

ووفقاً لذلك، تمنح الدولة الدعم المالي للمستثمرين في مجال السينما وهذا ضمن ما أطلق عليه اسم "لجنة الإعانة"، وهذا بعد دراسة المشاريع المقدمة من قبل الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب، والذي خولت له صلاحيات قبول المشاريع، لتحديد بعدها استفادة المشروع أو لا من الدعم المالي للدولة. جدير بالذكر أن هذا الصندوق أنشأ منذ سنة 2015، إلا أنه توقف ديسمبر 2021 بعد تجميد نشاطه، ليعاد إحياءه من جديد سنة 2022، بمناسبة الاحتفال بالذكرى استقلال الجزائر، حيث تم تمديد فترة عمل لجنة الصندوق وتولى دراسة عدة مشاريع حينها، كما استفاد من ترخيص استثنائي لتقديم عدد من الإعانات المالية التي كانت متوقفة منذ 2020 (الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والفنون، 2024).

ويتولى الصندوق الوطني دراسة وتقييم الملفات التي تودع على مستواه من قبل المستثمرين الراغبين في تلقي الدعم لإنتاج أعمال ومشاريع سينمائية (أفلام طويلة، قصيرة، الرسوم المتحركة، الأشرطة الوثائقية)، وتمنح الإعانات في عدة أشكال (الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والفنون الجزائرية، بلا تاريخ):

- تمويل الأعمال السينمائية من حيث الإنتاج والتوزيع والتجهيز والاستغلال.
- إعانات موجهة لترقية الإبداع الفني وتطوير مختلف مجالاته كالمسرح والموسيقى والفنون التشكيلية، الكوريوغرافيا... إلخ.
- منح تمويل لفائدة المؤسسات تحت الوصاية بمقرر من وزير الثقافة وهذا تحت عنوان النفقات المتصلة بالعمليات المعهودة إليها.

تعقيب

من الملاحظ أن نص المادتين 52 و 53 من قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 لم تتضمننا بصريح العبارة إشارة لقيمة الإعانة المالية التي تمنحها الدولة للمشاريع السينمائية وأُكتُفي في مضمونها بتأكيد استمرارية دعم الدولة لها. المشاريع الاستثمارية من الناحية المالية بالإشارة إلى استحداث آلية جديدة لإيداع طلبات الاستفادة منها. ويبرز من خلال قراءتنا لمختلف التصريحات الخاصة بوزارة الثقافة التي بثتها وسائل الإعلام، أن هناك عدة إجراءات تم اتخاذها من قبل السلطات العليا في البلاد لدعم وتشجيع الاستثمار في مجال الصناعة السينماتوغرافية، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

• رفع قيمة دعم مشاريع الإنتاج السينمائي بنسبة 10 بالمئة

في إطار برنامج الحكومة الرامي لدعم الصناعة السينماتوغرافية، رفعت وزارة الثقافة والفنون قيمة دعم الدولة لإنتاج الأفلام السينمائية الطويلة والقصيرة والوثائقية بما قيمته عشرة بالمئة بداية من عام 2023، وذكرت الوزارة في تصريح لها أنه تقرر رفع الحد الأدنى لقيمة الدعم الخاصة بالسينما من 30 على 40 بالمئة، على أن ترتفع لتصل 80 بالمئة كحد أقصى لكل عمل سينمائي، وهذا بعد استشارة لجنة الخبراء المكلفة بالترخيص للإعانات المالية للمشاريع السينمائية (حمداوي، 2023).

كما تم تنصيب لجان عمل لمرافقة الوزارة في إنجاز مختلف المشاريع الفنية المقدمة للدراسة والاختيار، وهذه اللجان هي: "لجنة القراءة ودعم المشاريع السينمائية"، "لجنة القراءة ودعم المشاريع الفنية والأدبية"، "لجنة مشاهدة المشاريع السينمائية" (مولوجي تطلق برنامج الدعم العمومي للسينما والفنون والآداب، 2023)، وذلك بهدف تحقيق مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في تقديم الدعم مع انتقاء المشاريع السينمائية الهادفة ومرافقة جميع مراحل إنجاز الأعمال الفنية (حمداوي، 2023).

● الشروط والجزاءات المترتبة عن الاستفادة من الإعانة المالية

حسب قراءتنا لنص المادة 54 من قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 يتأكد لنا بأن الحصول على الإعانة المالية مقرون بشروط، ومنها أن يتم المستفيد مشروع السينمائي في أجل لا يتعدى أربعة وعشرين شهرا من تاريخ استفادته من الإعانة المالية، وفي حال خالف الآجال ولم يتمكن من إتمام المشروع، ويرسل له إعدار مع منحه أجل ثلاثين يوما للرد وتقديم المبررات، وإلا سيتحمل مسؤولية إلغاء الاتفاقية المبرمة، وإرجاع الأموال التي صبت في حسابه على سبيل الإعانة. وبناء على ما سبق فالإعانات المالية للدولة للاستثمار في مجال السينما، لن تمنح غلا بعد دراسة تقنية وقانونية للمشاريع المقدمة للصندوق، مع ضبط الاستفادة بشروط من أجل حسن تسيير المال العام وعدم تبديده، وحتى لا تكون المشاريع مجرد حبر على ورق وتضيع أموال الدعم، إذ يرمي المشرع من هذا النص إلى تدعيم ودعم الاستثمار السينمائي مع الحفاظ على أموال الصندوق.

● استفادة أربعة وثلاثون مشروعا سينمائيا من الدعم المالي للدولة سنة 2024

كشفت إحصاءات رسمية لوزارة الثقافة عن استفادات أربعة وثلاثين مشروعا في إطار الاستثمار السينمائي من الإعانات المالية برسم سنة 2024، وتنوعت المشاريع بين أفلام طويلة وقصيرة، فضلا عن الدعم المالي للكتابة والأفلام الوثائقية، وقد شملت قائمة المشاريع السينمائية المستفيدة من الدعم المالي ما يلي (استفادة 34 مشروعا سينمائيا من الدعم العمومي بعنوان سنة 2024، 2024):

-16 مشروع فيلم طويل بقيمة 497 مليون دينار جزائري.

-8 مشاريع فيلم قصير بقيمة 65 مليون دينار جزائري.

-6 أعمال تخص الكتابة بقيمة 14 مليون دينار جزائري

-4 أفلام وثائقية بقيمة 34 مليون دينار جزائري.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنتي 2021 و2022 استفاد ما يقارب واحد وعشرون مشروعا سينمائيا من دعم مالي قدره سبعمائة وأربعة وسبعون ألف دولار أمريكي (حمداوي، 2023).

كخلاصة لما سبق نستنتج أن قانون الصناعة السينماتوغرافية جاء ليجدد دعم الدولة واستمرارها في مرافقة الصناعة السينماتوغرافية في الجزائر، وهذا من خلال المواصلة في سياسة الإعانات والتمويل لمختلف المشاريع، وهو ما ترجم في القانون من خلال استحداث "الجنة الإعانة" والتي أوكلت لها مهمة دراسة طلبات تمويل المشاريع وتقديم الرأي فيها، مع الحرص على انجاز العمل في أجل أربعة وعشرين شهرا، ومراقبة أموال الدعم في حال الإخلال بالاتفاقية.

ثانيا- الاستفادة من أملاك الدولة لإنجاز مشاريع استثمارية سينمائية

يمكن للمستثمرين في مجال الصناعة السينماتوغرافية الاستفادة شأهم شأن المستثمرين في المجالات المغايرة الاستفادة من العقارات الاقتصادية التابعة للدولة، حيث نصت المادة 50 من قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 على أنه يمكن للمستثمرين في الصناعة السينماتوغرافية الاستفادة من الأملاك الخاصة للدولة وأملاك الجماعات المحلية لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية وفقا للنصوص والتشريعات القانونية المعمول بها، والمقصود هنا قانون الإستثمار الجزائري لسنة 2022 (أنظر العدد 50 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022)، الذي يتيح للمستثمرين الاستفادة من الأملاك التابعة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية وفق ما يقتضيه القانون والتشريع ساري المفعول وآليته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (مالك، قانون الصناعة السينماتوغرافية يدخل حيز التنفيذ، 2024).

تعقيب

بناء على ما تقدم نجد أنه من بين الميكانيزمات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لدعم وتشجيع الإستثمار في الصناعة السينماتوغرافية تخصيص جزء من الأملاك والعقارات التي تملكها لفائدة المستثمرين السينمائيين، على اعتبار أنهم مستثمرون بغض النظر عن المجال الذي يستثمرون فيه ألا وهو السينما.

فيحكم نشاط المستثمرين في مجال السينما فإنه يسري عليهم نص قانون الاستثمار الجزائري الصادر سنة 2022 والذي يخول لهم الحق في الاستفادة من العقار الصناعي التابع للأملاك الدولة (تعريف العقار الصناعي أنظر العدد 73 الجريدة الرسمية، 2023)، من أجل إنشاء مشاريعهم حسب ما نصت عليه المادة 6 من القانون، والتي تفيد في مضمونها بأنه يجوز للمشاريع ذات الطابع الاستثماري بما في ذلك مشاريع السينما أن تحصل على التحفيزات المتضمنة في هذا القانون على غرار الأراضي العقارية الصناعية التابعة للأملاك الدولة وهي من ضمن العقارات الاقتصادية التي تمنح في إطار الاستثمار وفقا لشروط محددة (المادة 6 من قانون الإستثمار الصادر تحت رقم 22-18 بتاريخ 24 يوليو سنة 2022، 2022).

ووفقا لهذا النص القانوني ف"الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار" هي المخول الوحيد من قبل السلطات من أجل دراسة ومعالجة ملفات طلب منح العقار الصناعي لفائدة المشاريع الاستثمارية، ويتطلب من أجل السير الحسن للمشاريع أن تقدم هذه الوكالة المعطيات والمعلومات التي تخص الأوعية العقارية وتوفرها، مع توضيح الخطوات التي يتبعها المستثمر للاستفادة منها، وفي هذا الصدد استحدثت بموجب قانون الاستثمار 2022 "المنصة الرقمية للمستثمر" والتي تسيرها الوكالة الوطنية للاستثمار (الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والفنون، 2024)، حيث تحتوي المنصة على كافة المعلومات التي تخص الأوعية المتوفرة والمخصصة للاستثمار، وهي بمثابة وسيلة رقمية لمرافقة الاستثمارات وتوجيهها ومتابعتها منذ بدايتها كمشروع وإلى

غاية استغلالها، وهذا حسب ما جاء في نص المادة ثلاثة وعشرون من قانون الاستثمار (أنظر قانون الاستثمار الصادر تحت رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذو الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، 2024).

وفي إطار برنامج الحكومة لدعم الصناعة السينماتوغرافية، عرضت الوكالة الوطنية للاستثمار خدماتها على وزارة الثقافة والفنون من أجل التنسيق والمرافقة لدعم الاستثمار الخاص بمهنيي القطاع، خاصة ما تعلق بإنجاز الهياكل القاعدية للسينما من الاستوديوهات، إلى قاعات العرض، وحتى مؤسسات التكوين الخاصة بمهنيي السينما، فضلا عن مدن الإنتاج السينمائي (مالك، وكالة ترقية الاستثمار لدعم الصناعة السينماتوغرافية، 2024).

وعليه يمكن للمستثمرين في مجال الصناعة السينماتوغرافية التوجه لشبائيك الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، أو الولوج إلى منصة المستثمر الرقمية لأجل الاستزادة والإطلاع على إمكانيات الاستفادة من أملاك الدولة لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية.

ثالثا- فتح المجال للخواص لاستغلال وتسيير القاعات السينمائية

من بين الميكانيزمات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لدعم الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية نجد أيضا فتح المجال للخواص لاستئجار قاعات العرض السينمائية، حيث تم تخصيص إثني عشر قاعة سينمائية ومنح رخص استغلالها للخواص وفق دفتر شروط مُحدد في خطوة تهدف إلى تفعيل النشاط السينمائي (حمداوي، 2023)، إذ اتخذت مصالح وزارة الثقافة الجزائرية الإجراءات اللازمة لفتح المجال للخواص لاستئجار واستغلال هذه القاعات السينمائية الموزعة على تسع ولايات هي: النعامة، عين تيموشنت، معسكر، قالمة، الشلف، عين الدفلى، الأغواط، المسيلة وأم البواقي (تمكين الخواص من استغلال قاعات السينما، 2023)، وذلك كتجربة أولى لفتح استغلال هذه القاعات للخواص، وخلق مرافق سينمائية تقدم خدمات تنافسية من شأنها تعزيز الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر.

تعقيب

نلاحظ أن القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 لم يُشر إلى إجراء تأجير قاعات العرض السينمائي بصيغة مباشرة، حيث سبق وأن تم تناول هذا الشق عبر إصدار القرار القاضي بتحويل تسيير قاعات السينما بالأخص التي غير مستغلة أو التي حُولت عن نشاطها الأصلي من الجماعات المحلية (البلديات) إلى وزارة الثقافة مباشرة بمقتضى قانون المالية لسنة 2021 (العدد 83 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020)، إذ نصت المادة 110 من هذا القانون على أنه يمكن إعادة إدراج قاعات العرض السينمائي غير المستغلة أو المحولة عن نشاطها ضمن الأملاك الخاصة للدولة وإسناد تسييرها لوزارة الثقافة (تطبق أحكام هذه المادة على قاعات السينما غير مستغلة أو التي حُولت عن نشاطها الأساسي والمتنازل عنها لفائدة البلديات في بداية ثمانينيات القرن الماضي)، هذه الأخيرة يمكنها استغلال تلك القاعات السينمائية

بصفة مباشرة من طرف المؤسسات التابعة لها أو تقوم بمنحها عن طريق الامتياز لمعاملين اقتصاديين عموميين و/أو خواص طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (جهيد.م، 2021).

من وجهة نظرنا، فإننا نرى أن فتح المجال للخواص لاستئجار وتسيير قاعات السينما يعد آلية لا تقل أهمية عن الميكانيزمات السالفة الذكر التي تبنتها الدولة في إطار إستراتيجيتها لدعم الإستثمار في الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر، حيث من شأنه الإسهام في إنعاش مداخيل هذا القطاع الفني ضمن مقاربة اقتصادية، كونه سيفتح المجال أمام الخواص للتنافس في تقديم أحسن الخدمات وتحديث المرافق لجذب المتلقين والجمهور نحو قاعات العرض السينمائية وبالتالي ترتفع عائداته المالية، ناهيك عن إسهامه في خلق مناصب عمل جديدة.

رابعا- الاستفادة من تحفيزات جبائية وشبه جبائية

بناء على القراءات المسحية لعينة من التغطيات الإعلامية تناولت موضوع الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر والقانون الذي أصدر لتأطيرها، نجد أنه من بين الميكانيزمات التي اتخذت في إطار تشجيع الإستثمار في هذا القطاع الفني إمكانية استفادة المستثمرين من الامتيازات الجبائية والشبه جبائية فما المقصود بها؟

يقصد بالتحفيزات الجبائية بأنها مجموع الإجراءات والتسهيلات التي تحمل طابعا تحفيزيا للمستثمرين، حيث تقرها السلطات العمومية لفائدة المستثمرين الاقتصاديين في عدة قطاعات، من أجل دعمهم وتوجيههم نحو بعض النشاطات الحيوية ذات البعد الاستراتيجي للدولة والمواطن، وهذا في إطار السياسة العامة التي تنتهجها الدولة (الحاج، 2009). كما تعرف بأنها إعانات غير مباشرة تمنح في إطار سياسة تشجيع الاستثمار لبعض الأعوان الاقتصاديين الذين تنطبق فيهم شروط محددة ومعايير وفقا للتشريع المعمول به (مراد، 2003).

مما سبق نورد التعريف الآتي والذي يتناسب مع ما تصبو إليه دراستنا، تعد التحفيزات الجبائية امتيازات وتحفيزات تمنح بموجبها السلطات إعفاءات جبائية أو مالية للراغبين في الاستثمار، وهي بمثابة عنصر جذب لإغراء المستثمرين وتحفيزهم للعمل في مجال معين، وهذا وفقا لشروط يحددها القانون الجزائري.

في هذا الإطار، يُشار إلى أن وزارة الثقافة والفنون تسعى لدعم المستثمرين الخواص في مجال السينما، من خلال التنسيق مع الوكالة الوطنية للاستثمار، والتي بدورها تمنح تسهيلات ومزايا جبائية للمعاملين الاقتصاديين السينمائيين الذين حصلت مشاريعهم على موافقة الوزارة الوصية (مالك، وكالة ترقية الاستثمار لدعم الصناعة السينماتوغرافية، 2024).

فتماشيا مع سياسة السلطات العليا في البلاد الرامية إلى جعل قطاع السينما فعالا في دفع عجلة التنمية، باعتباره استثماري صناعي لا يختلف عن باقي الاستثمارات الاقتصادية، فسيستفيد المستثمرون في الصناعة السينماتوغرافية من بعض التسهيلات الجبائية التي وردت ضمن نص قانون الاستثمار لسنة 2022، ويمكننا ان نذكر هنا على سبيل المثال:

الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الإعفاء من حقوق الجمركة، الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري.. وعديد الامتيازات المذكورة في ذات القانون (أنظر العدد 50 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022). كما نشير إلى مسألة التمويل البنكي لصناعة السينما والآليات التي تسمح بتسهيل وتيسير إمدادها بالموارد المالية اللازمة، ففي هذا الإطار سبق وأن كشفت وزيرة الثقافة "مولوحي صورية" عن التحضير لاتفاقية إطار مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، تضم مجموعة من المقترحات لتذليل العقبات أمام حاملي المشاريع والعمل على منح قروض بنكية بنسب فوائد مدعمة للمستثمرين والمنتجين في المجالات المتصلة بقطاع الصناعة السينماتوغرافية والثقافية بشكل عام (مالك، وكالة ترقية الاستثمار لدعم الصناعة السينماتوغرافية، 2024)، من أهمها إقرار تحفيزات ضريبية تتناسب مع الاحتياجات الخاصة لصناعة السينما كتخفيف الرسوم والإجراءات التي تفرضها الدولة على الشركات ومواقع الأفلام والبنية التحتية الأخرى المرتبطة بتوزيع الأفلام (مؤلف، وزير المالية يعرض خطة تمويل الأعمال السينمائية في الجزائر، 2023).

تعقيب

نجد أن قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 لم يتطرق بصيغة مباشرة إلى مسألة التحفيزات الجبائية والشبه جبائية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمر السينمائي والتي نرى بأنها تعد أحد الميكانيزمات الهامة في دعم الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر، كونها تعتبر بمثابة امتيازات وإغراءات تساعد في استقطاب المستثمرين للاستثمار في هذا المجال الفني.

ويمكن إرجاع عدم تضمين هاته التحفيزات في نص قانون صناعة السينما السينماتوغرافية لسنة 2024 حسب وجهة نظرنا إلى أن الاستثمار في قطاع السينما بحكم أنه توجه استثماري فإنه من البديهي أن يخضع لقانون الاستثمار المعمول به في الجزائر ولا داعي للتفصيل في الامتيازات الجبائية وشبه جبائية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرين بحكم أنها منصوص عليها في قانون الاستثمار الوطني في آخر نسخة منه والصادر سنة 2022.

كما يمكن تفسير عدم التطرق لتلك التحفيزات في فحوى قانون السينما الجديد أيضا إلى إمكانية ترك عملية تناولها والتفصيل فيها في النصوص التطبيقية التي من المنتظر إلحاقها بالقانون لأجل توضيح آليات تنفيذه وشرحها أكثر.

خامسا- تشجيع الشراكة في مجال الإنتاج السينمائي

في إطار تشجيع الشراكة في مجال الإنتاج السينمائي، يظهر جليا من خلال نص القانون محل الدراسة بأن هناك مساعي حثيثة لدعم وتشجيع الشراكة في الصناعة السينمائية، وهو ما تضمنته المادة ثمانية وأربعون (48) من القانون نفسه، والتي تفيد في فحواها بأن الدولة تسعى لتشجيع ومرافقة الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية كما تدعم الشراكة في المجال، وهذا من خلال الحث على عقد اتفاقيات التعاون والتبادل بين مختلف المؤسسات الناشطة في القطاع ونظيرتها في الدول

المتمكنة في هذه الصناعة، قصد تبادل الخبرات والاطلاع على التجارب الرائدة قصد التوجه نحو الإنتاج المشترك، بالإضافة إلى السعي لاسترجاع نسخ الأفلام المتواجدة في مخابر خارج الوطن مع رقمنتها (عبيدو، 2022). من خلال قراءتنا لهذه المادة، يتبين أن المشرع الجزائري أعطى أهمية بالغة للإنتاج المشترك والتبادل الثقافي عن طريق عقد اتفاقيات تعاون بين الجزائر ومختلف الدول المتمكنة في صناعة السينما، من أجل الاستفادة منها في تطوير الصناعة السينمائية المحلية، فضلا عن تطوير مهارات منتسبيها ومهنييها بعد احتكاكهم بالتجارب الرائدة.

2-2- تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

بناء على التحليل والقراءة التي حاولنا على ضوءها عرض مختلف الميكانيزمات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لأجل دعم الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية، وذلك على ضوء قراءة نقدية مسحية وتحليلية لقانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024، بالإستعانة بآراء خبراء مع العمل على إجراء مقارنات بين التجربة الجزائرية في مجال تطوير الصناعة السينماتوغرافية وتجارب دول عربية رائدة في هذا المجال على غرار التجربة المصرية والسعودية، يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات نوجزها على النحو التالي:

- قانون السينما الجديد الصادر بتاريخ 29 أبريل 2024 يُجسد جهود الدولة للارتقاء بالصناعة السينماتوغرافية الجزائرية في إطار مقارنة اقتصادية قائمة على منظور "الإصلاح الهيكلي" لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، تصبو إلى تطوير وترقية الصناعات الثقافية عموما والسينماتوغرافية بشكل خاص، عبر العمل على استقطاب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، من خلال تبني إستراتيجية تركز على استحداث جملة من الميكانيزمات من شأنها جذب صناع السينما للاستثمار في القطاع، تم تسطيرها في إطار تشريعي تجسد عبر سن قانون الصناعة السينماتوغرافية الذي تم التأكيد فيه على دعم الصناعة السينماتوغرافية بتخصيص باب كامل في هذا الخصوص جاء تحت بند "دعم الصناعة السينماتوغرافية" ألا وهو الباب الخامس من نص القانون.

- تندرج هذه المساعي والخطط ضمن سياسة الجزائر واستراتيجياتها الجديدة القائمة على تطوير الصناعات الإبداعية وتحويلها إلى قطاع يخلق فرص عمل المهدف منها بناء قطاع سينمائي متين ومتنوع في إطار رؤى اقتصادية حديثة، ويساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد.

- تنوعت الميكانيزمات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع السينماتوغرافية، وبناء على قراءتنا التحليلية لنص القانون يمكن أن نلخصها في الميكانيزمات الآتية:

- منح إعانات مالية للمستثمرين في قطاع السينما، ورفعها في حالة الضرورة القصوى وحسب جدوى المشروع وأهميته، مع استحداث آلية جديدة لمرافقة المشاريع تمثلت في إيجاد تخصيصات مالية في شكل إعانات ضمن ميزانية التسيير الخاص بوزارة الثقافة والفنون.
- فتح الباب للمهنيين الخواص لاستئجار قاعات العرض ودور السينما في شكل يخلق ديناميكية وحركة في القطاع، من أجل المنافسة لتقديم الأفضل ما سينعكس إيجابا على حركية الاستثمار وفتح مناصب شغل جديدة.
- استفادة أصحاب المشاريع الاستثمارية السينماتوغرافية من العقارات التابعة لأُملاك الدولة لإنجاز مشاريعهم (إنشاء مدن سينمائية، استوديوهات التصوير وغيرها...)، إلى جانب التسهيلات والامتيازات الضريبية الجبائية، والشبه جبائية التي سيستفيد منها المستثمرين في مجال الصناعة السينماتوغرافية تجمع بين تسهيل إجراءات الاستفادة من القروض، وغيرها من الإعفاءات على الرسوم التي تتناسب مع الاحتياجات الخاصة لصناعة السينمائي.
- الاهتمام بجانب تكوين اليد العاملة التقنية في القطاع السينمائي، وتنمية مهاراته وخبرته الميدانية في إطار الشراكات واتفاقيات التعاون المبرمة بين الجزائر والدول الضليعة في مجال الإنتاج السينمائي بغرض تبادل الخبرة، والتجارب السينمائية، والاستفادة منها في تطوير الصناعة السينمائية المحلية والارتقاء بها وإكساب مهنييها خبرة عملية.
- وفيما يشير الخبراء إلى أنه لا يمكن مقارنة واقع الإستثمار في السينما بالجزائر بتجارب دول عربية أخرى على غرار السعودية ومصر، كون هذه الأخيرة تمتلك صناعة سينماتوغرافية حقيقية تحتكم لسوق العرض والطلب، وشباك تذاكر ومنافسة إنتاجية ضخمة بين عدد كبير من المنتجين السينمائيين الخواص، إلا أن المأمول من القانون الجديد هو الاستفادة من التجارب الرائدة في هذه الدول للتأسيس لصناعة سينماتوغرافية من شأنها المساهمة في دخل الاقتصاد الوطني، حيث يرى الخبراء بأن قانون السينما جاء ليضع الأرضية واللبنة الأولى لصناعة سينماتوغرافية حقة ستظهر نتائجها في غضون 10 سنوات قادمة.

خاتمة

استحدثت الدولة بموجب قانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 عدة ميكانيزمات تهدف لتطوير القطاع السينمائي، في إطار مقارنة اقتصادية تدرج ضمن "مقاربة الإصلاح الهيكلي"، تبنتها السلطة الجزائرية، تركز في العمل على تحويل هذا القطاع إلى قطب إنتاجي استثماري يساهم في التنمية الاقتصادية، لاسيما من خلال تأكيد دعم التوجهات نحو الإستثمار في المشاريع السينمائية الذي حاولت هذه الدراسة استكشاف الآليات التي تبنتها الدولة الجزائرية لتشجيعه وتحفيزه.

وعلى أساس النتائج المتوصل إليها عبر هذه الورقة البحثية في ضوء قراءتنا التحليلية والمسحية لفحوى قانون الصناعة السينماتوغرافية الجديد، تم استخلاص جملة من الميكانيزمات الرامية لدعم الإستثمار السينمائي والصناعة الإبداعية للرفعي بها كقوة إقتصادية تساعد في إعادة تشكيل المشهدين الإقتصادي والثقافي على حد السواء، وجدنا أنها تركز على آليات سبق إقرارها، وإعادة التأكيد عليها في بنود قانون السينما الجديد، وميكانيزمات أخرى تم استحداثها تماشياً مع المقاربة الإقتصادية التي تم إصدار القانون وفقها.

حيث خلصت الدراسة إلى أن القانون الجديد تضمن تأكيد دعم الدولة للصناعة السينماتوغرافية مادياً من خلال المساعدات المالية المخصصة لفائدة صناع السينما، مع استحداث آلية جديدة للاستفادة من تلك المنح وإقرار الرفع من قيمتها، إضافة إلى فتح المجال للخواص لاستئجار قاعات ودور السينما، ناهيك عن إمكانية استفادة أصحاب المشاريع الإستثمارية السينماتوغرافية من العقارات التابعة لأملاك الدولة لإنجاز مشاريعهم، وكذا الاستفادة من الامتيازات الجبائية والشبه جبائية كتسهيل إجراءات الاستفادة من القروض والإعفاءات على الرسوم والضرائب، وغيرها من التسهيلات التي تتناسب مع احتياجات المشاريع الإستثمارية السينمائية، دون إهمال العمل على تمكين وتعزيز علاقات الشراكة مع الدول الرائدة في مجال الإنتاج السينمائي لتبادل الخبرات والتجارب.

غير أنه تطرح أمام تجسيد أهداف هذا القانون والرؤية الإقتصادية الجديدة لقطاع الصناعة السينماتوغرافية عدة تحديات أهمها البيروقراطية والعراقيل الإدارية وكذا ضعف البنية التحتية إلى جانب إمكانية مقاومة هذا الإصلاح الهيكلي لقطاع السينماتوغرافي بالجزائر من قبل بعض الجهات، ما دفعنا إلى تقديم مجموعة من التوصيات من شأنها أن تساهم في النهوض بقطاع الصناعة السينماتوغرافية بالجزائر فنيا واقتصادياً، وتفعيل دور القانون الجديد وتعزيزه في انتظار صدور النصوص التطبيقية الخاصة به، وتتلخص تلك التوصيات في النقاط التالية:

- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنجاز المشاريع الإستثمارية السينمائية.
- تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص في مجال الإنتاج السينمائي.
- تطوير البنى التحتية للقطاع السينمائي من خلال بناء استوديوهات مجهزة بأحدث التقنيات وزيادة عدد دور السينما مع الإستثمار في المؤثرات والتقنيات البصرية.
- دعم تكوين المواهب الفنية عبر إنشاء مدارس متخصصة في المجال وتنظيم ورشات تكوينية لفائدتهم في إطار الشراكات مع الدول الأجنبية الرائدة في مجال الإنتاج السينمائي لتبادل الخبرات.
- تشجيع الشراكات الدولية في مجال الإنتاج السينمائي مع تعزيز المشاركة في المهرجانات الدولية.

- العمل على إصدار النصوص التطبيقية التي من المنتظر إلحاقها بقانون الصناعة السينماتوغرافية لسنة 2024 لأجل توضيح آليات تنفيذه وشرحها أكثر قصد القشاء على البيروقراطية التي يمكن أن تكتنف عملية دراسة ملفات المستثمرين.

قائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31، (2024). قانون الصناعة السينماتوغرافية الصادر تحت رقم 07-24 والمؤرخ في 20 شوال عام 1445 الموافق 29 أبريل سنة 2024.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50، (2022). قانون الاستثمار الصادر تحت رقم 18-22 والمؤرخ في 25 دي الحج عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 73، (2023). المادة 4 من القانون رقم 17-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأمولاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 83، (2021). قانون المالية لسنة 2021 الصادر تحت رقم 20-16 والمؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442.
- الحاج، طارق، (2009). المالية العامة، ط1. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والفنون الجزائرية (2024)، دعم الانتاج السينمائي، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://e-servicesculture.dz/aidecinema-ar>, Consulté le 12 Juin 2024.
- الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والفنون الجزائرية (2024)، مشروع القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.m-culture.gov.dz>, Consulté le 30 aout 2024.
- الموقع الرسمي لوزارة المالية (2024)، المجلس الشعبي الوطني: وزير المالية يعرض مشروع قانون العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار أمام اللجنة المختصة، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar>, Consulté le 18 aout 2024.
- بدون مؤلف (2022). تمديد فترة عمل لجنة الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/culture/130503-8>, Consulté le 12 juin 2024.
- بدون مؤلف (2023)، تمكين الخواص من استغلال قاعات السينما، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.el-massa.com>, Consulté le 23 mai 2024.

- بدون مؤلف (2023)، مولوجي تطلق برنامج الدعم العمومي للسينما والفنون والآداب، متاح عبر الرابط

الإلكتروني:

<https://www.echoroukonline.com>, Consulté le 23 juin 2024.

- بدون مؤلف (2023)، وزير المالية يعرض خطة تمويل الأعمال السينمائية في الجزائر، متاح عبر الرابط

الإلكتروني:

<https://ultraalgeria.ultrasawt.com>, Consulté le 01 juin 2024.

- بدون مؤلف (2024)، استفادة 34 مشروعا سينمائيا من الدعم العمومي بعنوان سنة 2024، متاح عبر

الرابط الإلكتروني:

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/46737>, Consulté le 12 juin 2024.

- بدون مؤلف (2024)، المصادقة على نص قانون الصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://www.echaab.dz>, Consulté le 14 juin 2024.

- بدون مؤلف (2024)، رّكاه مجلس الأمة ... تفاصيل قانون الصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط

الإلكتروني:

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/43192>, Consulté le 01 juin 2024.

- بدون مؤلف (2024)، مشروع القانون المتعلق بالصناعة السينماتوغرافية يتناسب مع السياسة العامة للدولة

الجزائرية من الناحية الاقتصادية، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://www.aps.dz/ar/culture>, Consulté le 02 juin 2024.

- جهيد.م، (2021)، الدولة تسترجع قاعات السينما التابعة للبلديات، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://almasdar-dz.com>, Consulté le 23 mai 2024.

- حمداوي، أمين (2023)، الجزائر تزيد دعم الإنتاج السينمائي بـ10%.. واستعادة قاعات للعرض، متاح عبر

الرابط الإلكتروني:

<https://asharq.com>, Consulté le 25 mai 2024.

- داودي، أمينة (2024)، مولوجي: تشجيع الاستثمار في الصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://www.ennaharonline.com>, Consulté le 12 juin 2024.

- عبيدو، محمد (2022)، آلية جديدة لدعم الإنتاج السينمائي، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://al24news.com>, Consulté le 01 juin 2024.

- لحياني، عثمان (2024)، البرلمان الجزائري يبدأ مناقشة قانون جديد لتنظيم قطاع السينما... تشجيع المبادرة

الحرّة في ظل الرقابة الرسمية، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media, Consulté le 14 juin 2024.

- مالك، دليلة (2024)، قانون الصناعة السينماتوغرافية يدخل حيز التنفيذ، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.el-massa.com>, Consulté le 09 juin 2024.

- مالك، دليلة (2024)، وكالة ترقية الاستثمار لدعم الصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط الإلكتروني: <https://www.el-massa.com>, Consulté le 25 mai 2024.

- مراد، ناصر، (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

- وكالة الأنباء الجزائرية (2024)، لقاء وطني بالجزائر العاصمة حول آليات الاستثمار في مجال الصناعة السينماتوغرافية، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40543>, Consulté le 01 juin 2024.

- أسيا شلاي. (15 ماي 2025). مقابلة مع صحفية متخصصة في الشؤون الثقافية بقناة الشروق نيوز الجزائرية.

- بدون مؤلف، (2024)، الدول العربية تدخل سباق الصناعة السينماتوغرافية 2024، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://www.elkhabar.com/culture>, Consulté le 13 mai 2024.

- الوليد أحمد طلحة (2022)، التحولات الهيكلية الإقتصادية في الدول العربية: الواقع والتحديات، متاح عبر الرابط الإلكتروني:

<https://www.amf.org.ae>, Consulté le 13 mai 2024.